العدد (4094) السنة الخامسة عشرة - السبت (23) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

إعداد / د. معتز محيي عبد الحميد

على طاولة النقاش

العنف الترفيهي.. عندما تتحوّل تسلية الأطفال إلى معارك ومشاجرات

عاقبت مديرة المدرسة، علي، الذي يبلغ عشرة أعوام بأول إنذار في حياته، أما أمّه فحل الخبر عليها كالصدمة قائلة "لم أتوقع يوماً تصرفاً عنيفاً من طفلي البريء، أو أن ينتقل العنف الذي يشاهده هو وجميع من بعمره إلى سلوكياته، ويبدأ بتطبيقها على زملائه في المدرسة".

بغداد / المدى

ألعاب الفيديو "اونلاين" التي تحتوي في مضمونها على ألعاب قتال وساحات معركة، يلعبها أكثر من ٢٧ مليون لاعب نشط يومياً حسب مواقع انترنت عالمية، ما تنتج ما بات يعرف بـ" العنف الترفيهي".

مسبّبات العنف الترفيهي العنف الترفيهي، بحسب اختصاص علم الاجتماع الدكتور عدنان ياسين، هو العنف المنقول من وسائل الاتصال عن طريق الترفيه ومشاهدة أفلام الاكشن وأفلام الكارتون.

ويوضح أن العنف ثابت، فما يلحق الضرر بالأطفال إن كان جسدياً ونفسياً وعقلياً، يندرج تحت بند العنف، موضحاً أن العنف الذي يأتي من الترفيه والتسلية مدخل خطير في عقل الطفل والمراهق، لأنه يلعب بالفعل بمعتقداتهم وقيمهم ومفاهيمهم وتوجهاتهم.

والتغيّر في العقل يعني تغيراً في الجسد والنفس، كما يقول، والعنف عن طريق وسائل الإعلام، يؤثر في الشخص نفسه وعلى المحيطين به، لأن قناعاته ستخرج بردود فعل عنيفة عن طريق جسده كالضرب والتعنيف أو عن طريق التعنيف النفسي والإيذاء اللفظي.

وتقول اختصاصية علم النفس التربوي الدكتورة ابتسام السعدون "لا يمكن لوم الأطفال والمراهقين لما يتلقونه من مشاهدات عنيفة وإن كانت من ضمن ترفيههم اليومي".

وتلوم الأهل دائماً فيما يتعرض له الأطفال، إذ عليهم مراقبة ما يشاهدونه أو يلعبونه، "لكن انشغال الأهالي في العمل والبيت، يبعدهم عن أولادهم، ويتركونهم للتسلية والترفيه على الهواتف الذكية والايباد أو ألعاب الفيديو والتلفزيون من دون توجيه أو مراقبة أو شرح لما يتلقونه إن كان مفيدا أو ضاراً في تنشئتهم".

وتبيّن أن كثيراً من الأهالي يستغربون سلوك أطفالهم العنيف في المدرسة، خصوصاً أنه هادئ عادة، ويلعب طوال اليوم بألعاب الفيديو أو يشاهد التلفزيون، لكن حدثاً بسيطاً مع الطفل يكشف أنه يقلّد البطل الذي يمثّل في أفلام الأكشن أو العاب الفيديو التي تحتوي على عنف وقتال الشوارع وغيرها. وتنصح الدكتورة ابتسام الأهالي بالجلوس مع أطفالهم حتى لوقت قصير لشرح خطورة ما يشاهدونه، من تلك الألعاب.

العنف وشيوع الجريمة

ويضيف الدكتور عدنان، جرائم الأحداث دائماً تثير التساؤلات حول كيفية وصولهم إلى هذه الاحترافية بالتنفيذ، والإجابة أن ما تلقّاه الطفل على فترات كثيرة جعلت من داخله شخصاً مجرماً، وما كان عليه إلا التطبيق والتقليد لما يراه ويتشبّع منه في كل وسائل الاتصال، إما عن طريق مشاهدة التلفزيون وكرتون الأطفال وحتى ألعاب الفيديو، فتسليتهم في هذا الزمان بمشاهدة العنف واللعب فيه.

وينصح د. عدنان، بعدم ترك الأطفال والمراهقين مع المادة الإعلامية الضارة والغريبة عن التنشئة التي يحلم بها الأهالي لأبنائهم، وشرح كل ما يشاهدونه، لافتاً إلى أن الأطفال وبعض المراهقين محدودو التفكير وبحاجة لإيضاح ما يحدث وما يتلقونه دائماً.

تقنيات تخدم الأمن

الروبوت «بيتر» يُهدد حرّاس الأمن

مثّل إعلان شركة IBM تطوير الروبوت «بيتر»، الذي بإمكانه أن يقوم بمهمات حارس الأمن وحراسة المكان ليلاً ونهاراً، خبراً سيئاً لحراس الأمن، فالروبوت مزوّد بكاميرات للقيام بعمليات المراقبة، وبنظام ذكاء اصطناعي وجهاز كشف للمشاعر وحركة الأجسام، ما يكسبه قدرة التعرف على الإيماءات والوجوه.

ويمكن الاكتفاء بروبوت واحد فقط بدلاً من ١٠٠ موظف، إذ إن «بيتر» لديه يدان متحركتان وبلا أرجل، فهو يتحرك على عجلات. ويبلغ سعر الروبوت «بيتر» ١٦٠٠ دولار، ولكن لم تحدّد أماكن بيعه حتى الآن، ويبلغ ارتفاعه ١٢١ سنتيمتراً ووزنه ٢٨ كيلوغراماً.

وهناك أسباب كثيرة تدفع الشركات إلى التحول لهذا الروبوت، أبرزها تقليص تكاليف العمالة، وزيادة القدرة التنافسية من خلال تعزيز الكفاءة الإنتاجية، إضافة إلى خفض الأخطاء الناجمة عن الأخطاء البشرية أو عدم استقرار الموظفين، فالروبوت في المعدل ينتج أضعاف ما ينتجه الإنسان، ولا يطلب إجازة، وليست لديه حقوق ترهق كاهل الشركات، إضافة إلى بث لقطات فيديو مباشرة إلى مركز التحكم.

ومن الممكن أن يكتشف الروبوت الجرائم قبل وقوعها، ويتواصل «بيتر» باللغة الإنكليزية، ولكنّ هناك خططاً لإضافة لغات أخرى مثل العربية والروسية والصينية والفرنسية والإسبانية.

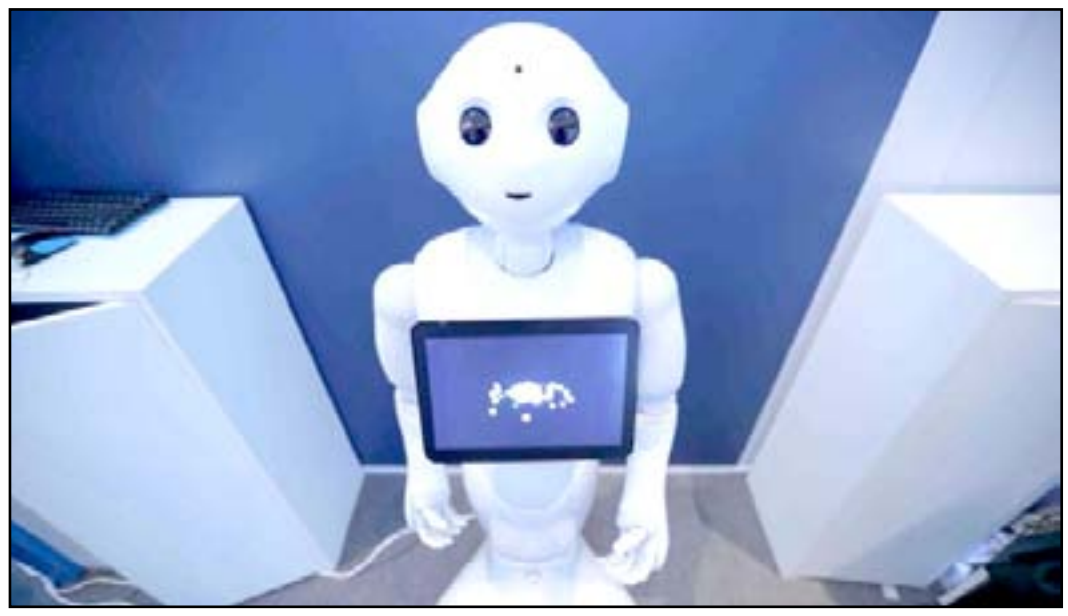

لكن من الصعب الاعتماد عليه بشكل كامل في الحراسة، لأنه يصعب عليه أن يتخذ القرار بمن يجب أن يلقي عليه القبض، وكيف يمكن أن يحمي نفسه عند الاعتداء عليه. ويقول أحد الحراس الذي يعمل في إحدى شركات الحراسة، إن سعر الروبوت مرتفع جداً مقارنة برواتبنا، ويردف مستغرباً «كيف نعتمد على التقنية في الحراسة؟ فالتقنية تخذلك في كثير من الأحيان، وهذا سيزيد من نسب البطالة والفقر لدينا».

وكانت شرطة دبي أعلنت رسمياً في ٢١ أيار ٢٠١٧ انضمام أول شرطي آلي ذكي في العالم إلى كوادرها، ويتمتع بمزايا فريدة، وتستهدف حكومة دبي أن يشكل الروبوت نسبة ٢٥ في المئة من قوات شرطتها بحلول عام ٢٠٣٠، من دون أن تعوّض الآلة البشر.

دعاوى وحقوق

الرعاية الصحية ووسائل منع الحمل

عطّلت قاضية فيدرالية في ولاية بنسلفانيا قبل أيام، قراراً أصدرته إدارة الرئيس دونالد ترامب، يلغي بنداً في قانون «أوباماكير» للرعاية الصحية ويلزم أرباب العمل تحمّل التكلفة المالية لمنع الحمل في التغطية الطبية لموظفاتهم.

والقرار الذي أصدرته القاضية ويندي بيتلستون، لا يلغي قرار إدارة ترامب، بل يعطّل تنفيذه مؤقتاً على مستوى البلاد، ما يشكّل نكسة للرئيس الجمهوري.

ويجيز قانون «أوباماكير» لمؤسسات دينية، باسم قناعاتها الدينية والأخلاقية، ان ترفض تحمّل التكاليف المالية لوسائل منع الحمل في التغطية الطبية لموظفاتها.

وأصدرت إدارة ترامب في تشرين الأول الماضي، قراراً يتيح للشركات التجارية الاستفادة من هذا الاستثناء، الأمر الذي أثار استياء المعارضة الديموقراطية، ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة، والتخطيط الأُسري وأطباء الأمراض النسائية.

وعلّلت القاضية بيتلستون قرارها، بأن التعديل الذي أدخلته إدارة ترامب على القانون من شأنه أن يلحق الأذى بعشرات آلاف النساء في الولايات المتحدة، إذا ما حُرمن من وسائل منع الحمل زهيدة التكلفة.

ومن المرجّح بقوة أن تطعن إدارة ترامب بقرار القاضية.وكانت وزارة الصحة الأميركية قالت في معرض شرحها موجبات تعديل قانون الرعاية الصحية، إنه «يوسّع الاستثناءات لحماية القناعات الأخلاقية لبعض الكيانات والأفراد الذين تفرض عليهم التغطية الصحية مسألة منع الحمل بموجب أوباماكير».وكان وزير العدل جيف سيشنز، قال في مذكرة، إن «أوباماكير يُجبر أرباب العمل على تأمين تغطية لمنع الحمل، خلافاً لمعتقداتهم الدينية»، الأمر الذي يؤثر إلى حد كبير في «ممارستهم ديانتهم».

قضايا أثارت جدلاً

اختبار كشف العذرية للمجنّدات..

يواصل الجيش وقوات الشرطة في إندونيسيا، إجراء اختبار كشف العذرية المسيء على المجندات، بعد ثلاث سنوات على إعلان منظمة الصحة العالمية عدم صحتها العلمية، بحسب منظمة "هيومن رايتس ووتش".

وأضافت المنظمة، أن ضباطاً كباراً في الجيش والشرطة أبلغوها أن القوات الأمنية لا تزال تمارس فرض "الاختبارات القاسية والتمييزية" التي تجري تحت ستار من الفحوص النفسية لأغراض تتعلق بالصحة النفسية والأخلاق.

وقالت مديرة حقوق المرأة في المنظمة، نيشيا فاريا: "إن استمرار الحكومة الإندونيسية في التسامح مع اختبارات كشف العذرية" المسيئة من قبل قوات الأمن، يعكس نقصاً مروّعاً في الإرادة السياسية في حماية حقوق النساء الإندونيسيات.

ودعت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الرئيس الاندونيسيي، إلى أن يأمر رئيس الشرطة الوطنية والقائد العسكري في الجيش بحظر هذه الممارسة.

ويشتمل الفحص على "اختبار الإصبعين" لتحديد ما إذا كان غشاء البكارة سليماً، والذي قالت عنه منظمة الصحة العالمية في توصياتها السريرية لعام ٢٠١٤ للرعاية الصحية للنساء المعتدى عليهن جنسياً، إنه يفتقد إلى أيّ أساس علمي.

وكشفت المنظمة، أن المتقدمات اللاتي اعتبرن فاشلات في كشف العذرية لم يعاقبن، لكن جميع النسوة اللائي تحدثت المنظمة معهن وصفن الاختبار بأنه مؤلم ومحرج وصادم.كما وثّقت "هيومن رايتس ووتش" استخدام قوات الأمن في مصر والهند وأفغانستان اختبارات كشف العذرية. وانتقدت دعوات لإجراء اختبارات العذرية لفتيات المدارس الإندونيسية.

وأشارت إلى أن جميع فروع الجيش الإندونيسي الثلاثة تفرض الاختبارات منذ عقود، كما امتدت في بعض الظروف إلى خطيبات ضباط الجيش.

من أغرب القضايا

بعد ٣٩ سنة.. الحامض النووي يكشف براءة سجين!

كشف اختبار الحامض النووي براءة أمريكي من جريمة قتل مزدوجة لأم وطفلها ليقضي أولَ عطلة لعيد الكريسمس متمتعاً بحريته بعد ٣٩ عاماً أمضاها ظلماً في السجن.

وأدين كريج كولي، خطأ بارتكاب الجريمة في منطقة سيمي فالي بولاية كاليفورنيا في عام ١٩٧٨.

وقال المدّعي العام في منطقة سيمي فالي، إن حاكم كاليفورنيا جيري براون عفا عن الرجل البالغ من العمر ٧٠ عاما وسارع مسؤولو السجن لإطلاق سراحه. وأيّدت السلطات المحلية قرار الحاكم.

وكتب براون في الوثيقة التي أمر فيه بإطلاق سراح كولي "الطريقة التي تحمل بها السيد كولي عقوبته الطويلة والجائرة بصبر وتسامح أمر مذهل. إنني أمنحه هذا العفو لأن السيد كولي لم يرتكب هاتين الجريمتين".

ووفقاً لمبادرة مشروع الأبرياء ومقرها نيويورك، برأت فحوص الحامض النووي ساحة أكثر من ٣٥٠ شخصاً في الولايات المتحدة.

وتساعد المبادرة من أدينوا خطأً وتقول إن المدانين الذين حصلوا على البراءة بفضل هذه الفحوص أمضوا في المتوسط ١٤ عاماً في السجن عند صدور العفو عنهم.

وأدين كولي بتهمة قتل صديقته السابقة روندا ويتشت وابنها دونالد البالغ من العمر أربعة أعوام في الشقة التي كانت الأم والطفل يعيشان فيها عام ١٩٧٨.. وأدين كولي في عام ١٩٨٠ وحكم عليه بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الحصول على إفراج مشروط.

وقالت شرطة سيمي فالي، إن عيّنات بيولوجية كان يعتقد أنها فقدت أو دمّرت اكتشفت في مختبر خاص و اصبحت لدى المحققون دليلاً مهماً.وأوضحت الشرطة، إن التقنية التي استخدمت لتحليل العيّنة لم تكن متاحة عندما أدين كولي.وأكدت "في ظل مراجعة القضية في ضوء الدليل الجديد، لم نعد نثق في قوة الأدلة التي استخدمت في إدانة السيد كولي".

ووصفوا القضية بأنها مأساوية وتعهّدوا بمواصلة التحقيق لتحديد إمكانية العثور على القاتل الذي قتل المرأة والطفل قبل ٣٩ عاماً.

مفاهيم قانونية

المخبر السرّي والمخبر الخاص والمُرشِد

أوضح المشرّع العراقي الاختلاف مابين المخبر السرّي والخاص والمرشد، حيث يختلف المخبر السري عن المخبر الخاص في أن الثاني هي مهنة يزاولها شخصٌ وفق شروط وضوابط معينة ولقاء أجر معين، أما المخبر السرّي، فهي صورة من الصور التي يتم تحريك الدعوى الجزائية بواسطتها ولا تكون مقابل أجر حتى وأن تم الإخبار مقابل مكافأة مالية، فإنه يبقى الاختلاف قائماً بينه وبين مهنة المخبر الخاص، فالمخبر السرّي تنتهي مهمته في حدود الشكوى التي تم الإخبار عنها ولا يتعدى ذلك الى دعوى أخرى، في حين أن المخبر الخاص يمارس مهمّته في أي دعوى توكّل مهمة البحث والتحري فيها إليه، وكذلك يختلف نطاق الجرائم التي يرد عليها الإخبار السري، فهو يرد غالباً على جرائم معينة من دون سواها وهي الجرائم التي نصّت عليها المادة ٤٧ فقرة ٢ من قانون الأصول، أما عمل المخبر السري، فإنه يشمل الجرائم كافة مالم ينص القانون على خلاف ذلك. كما أن هناك اختلافاً كبيراً بين وظيفة المخبر السرّي والمرشد، اذ أن المرشد هو: (الفرد من الأهالي الذي يستخدمه رجال الأمن والمخابرات في عمل أبحاثهم السرّية وتحرياتهم في نظير أجر يُعطى له) وقد يكون المرشد دائمياً يتم تجنيده بصورة سرّية من قبل أجهزة الأمن لجمع المعلومات، أما المرشد المؤقت فهو غالباً مايكون شخصاً عادياً من بين أفراد المجتمع يسعى لتقديم معلومات طواعية بخصوص حادثة معينة وينتهي دوره بانتهاء تلك الحادثة أو الواقعة، وأياً كان المرشد سواء دائمياً أم مؤقتاً، فإنه يتعامل مع أجهزة الشرطة ولا يتعدى ذلك الى المحقق أو قاضي التحقيق، بينما يكون اتصال المخبر السري بالمحقق وقاضي التحقيق، والأول يكون عمله مقابل أجر أيضاً، بينما المخبر السرّي يكون عمله بلا مقابل، كما أسلفنا، فضلاً عن أن المرشد يتلقى تدريباً وتأهيلاً معيناً للقيام بعمله، بينما المخبر السرّي لا يتلقى أي تدريب ويتم اختيار المرشد من بين الأفراد المحكومين الذين أخلي سبيلهم أو أطلق سراحهم بكفالة، بينما المخبر السرّي يتقدم للإخبار من تلقاء نفسه.

ويبقى الإخبار السرّي ضرورة حتمية في بعض الحالات ذات الطابع العام أو تلك التي تتعلق بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي وهو في نفس الوقت، استثناء من الأصل العام الذي يتطلب العلانية في الدعوى الجزائية، ولعلّ ذلك يرجع الى الخشية على المخبر السرّي من الأعمال الانتقامية أو التصفيات التي قد يتعرض لها لذلك كان لابد من السرّية للحفاظ على مصلحة المجتمع التي تعلو على مصلحة الفرد.

وقال قيل

زوجي لايعرف سوى لغة الضرب والقسوة

بدأت (م . ح) البالغة من العمر ٣٠ عاماً سرد قصتها في عريضة دعوى أقامتها أمام محكمة الأحوال الشخصية في بعقوبة طالبة فيها الطلاق للضرر الحاصل عليها من قبل زوجها التي عاشت معه ١٣ عاماً، فقالت: "حصلت على الثانوية العامة بمجموع كان يؤهلني للالتحاق بكلية جيدة، لكن أهلي رفضوا تلك الخطوة وأجبروني على الخطبة لابن الجيران الذي يملك محلاً لبيع الملابس، لتبدأ بذلك أسوأ أيام حياتي".

لم ينتظر خطيبي حتّى يغلق علينا باب بيت واحد ليبدأ مسلسل العنف، فبدأ يضربني منذ الخطوبة، وفي كل خروج معه، أعود وأنا أحمل علامات تخلفه وجهله على جسدي، وعندما اشتكي لأهلي وأبدي رغبتي في فسخ الخطبة، يوبّخوني ويوجهون لي اللوم ويتهموني بإثارة غضبه لأنني لا أعرف ماذا يريد الرجل؟ وبعد أن تزوجته عشت معه أسوأ أيام حياتي من خيانة وتحمّل علاقاته الشاذة، وتلقيت اتصالات هاتفية من سيدات مشبوهات هرب من علاقته بهن، وتنصّل من تحمّل مسؤوليتي وطفلتيه اللتين انجبتهما بجانب غيابه المستمر عن المنزل وحبسي المتكرر فيه".واستطردت: "أصبحت جسداً بلا روح، وانتهت رغبتي في الحياة أو الاستيقاظ، وأصيب جسدي بالبلادة من كثرة الضرب، كنت أنام وانا مضروبة واستيقظ على سبّ وكلمات جارحة لأقل سبب، وأهلي كانوا يواجهون رغبتي في الطلاق بجملة واحدة (إذا تطلقت منة مصيرك الشارع، تحملي مثل عماتك مستحملين وعايشين).

واختتمت الزوجة أقوالها: "منذ عامين أصبت في ذراعي بكسر بعد التعرض لضرب قاسٍ من زوجي لخروجي دون إذنه مع جارتي، حيثُ جرّني على الدرج لمسافة طابقين، وبعدها ذهبت للمستشفى وأجريت عملية كسر وترميم وأعادوني أهلي له بعد إحضاره هدايا لي، وبعد سنة كنت في المستشفى أجري عملية بعد تجدد الكسر لضربه لي مرة أخرى بسبب تقصيري في شغل البيت، وظللت عامين بين المستشفيات أعالج من عنفه، انتهت بحدوث إعاقة كاملة في يدي من كثرة الإصابات وعدم الراحة وسوء الخدمة الطبية، و في ظل رفضه إجراء العملية في مستشفى متخصص. أطلب من عدالة المحكمة أخذ حقي من زوجي الظالم الذي لايعرف سوى لغة الضرب والقسوة وتطليقي منه.